الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (٦١٣)

محاضرات فى التخطيط الاقتصادى

للدكتور محمد مبارك حجير

محاضرة رقم (٢٠)

مايو ١٩٦٦

القاهرة
٣ شارع محمد مظهر - بالزمالك

محاضرة رقم (٢٠)

تخطيط حجم الاستثمار ومعدله

يحتل يقدير حجم الاستثمار وتحديد معدله المكان الاول عند تصميم الخطة الاقتصادية .

وتتجلى أهمية هذا التقدير فى أن الاستثمار أهم الوسائل لاحقاق التقدم الأقتصادى ونظرا لانه من الناحية الأخرى موضوع شروط سابقة كأجمالى الانتاج والانتاجية ، هذا فضلا عن أن تقدير الموارد الاستثمارية المالية هى الوجه الثانى المقابل للجانب العينى للاستثمارات

ولا ريب أن تحقيق التكافؤ بين الجانبين المادى والمالى للاستثمارات يمثل درجة كبيرة من الاهميه باعتباره أحد العناصر الهامة لكفالة التوازن الاقتصادى الكلى ، هذا فضلا عما للحجم الأولى من الاستثمارات من أثر كبير فى تركيب الطاقات الانتاجية الجديدة وأحداث الدفعه الاولى من الاستثمارات وكذلك ما للاستقطاع المستمر من الدخل الناجم عن التنمية من استمرار دفعها وتواتر زيادتها .

ويلاحظ أن تخصيص قدر من الموارد الاستثمارية لرفع الطاقة الانتاجية تحكمه اعتبارات عامة تتعلق بالقطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية فى النموالاقتصادى كما يحدد الى درجة أقل بتحليل مفصل عن النمط الاستهلاكى المتوقع مما يستوجب فى هذه الحالة مزيدا من التركيز على العلاقات المتبادلة بين التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى والنمو الاقتصادى الطويل الاجل .

ويجب أن يؤخذ فى الحسبان عند تقدير حجم الموارد المالية الاستثمارية هدف الانتاج والمعدل المنشود لزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعدل نمو السكان ومعامل رأس المال والعوامل التكنولوجية ونسبة الاحلال والتجديدات ونفقات نقل واعداد الفائض العمال الزراعى لكيما ينهض باعباء الاحتياجات الجديدة للتصنيع .

ويتحدد حجم الاستثمارات على أساس تكاليف التنمية الاقتصادية المعجلة المنشودة من ناحية وعلى الموارد الاستثمارية او الفائض الاقتصادى من ناحية أخرى .

أما من حيث تكاليف التنمية الاقتصادية المخططة فيلاحظ أنها تتوقف على معدل نمو الدخل المطلوب وامكانياته ٠

ولقد تمت عدة تقديرات للموارد الاستثمارية ، غير أنها اتسمت بالاخطاء والتباين بسبب عدم دقة التقدير فيما يتعلق بحجم رأس المال الضرورى للعمال الصناعيين ولحجم البطالة المقنعه ولقلة الاحصاءات عن التجارب التنموية الماضية ولمدى التغيرات الأخرى فى الانتاجية ولصعوبة تقدير معامل رأس المال بوصفه العلاقة بين رأس المال والانتاج أو النسبة بين التجميع الرأسمالى الثابت المنتج وبين الناتج السنوى أو باعتباره مقدار مايلزم من رأس المال لانتاج وحده من الناتج ٠

ويلاحظ أنه يمكن الاعتماد على بعض النماذج الاقتصادية المبسطه للوقوف على معدل الاستثمار الضرورى لاحداث معدل التنمية الاقتصادية المستهدف وذلك كنموذج هارود دومار سنجر الذى يعبر على النحو التالى :—

$$ز = \frac{ر}{هـ} - ن$$

حيث أن

ز ترمز الى معدل النمو

ر ترمز الى المدخرات القومية

هـ ترمز الى معامل رأس المال

ن ترمز الى السكان

فأذا كان معدل النمو المستهدف ١٠٪ ومعامل رأس المال ٢٪ ومعدل الزيادة السكانية ٣٪ كان معدل الاستثمار الضرورى فى هذه الحالة هو ٢٦ ٪ ٠

ويلاحظ أنه عند تحديد أهداف التخطيط يجب أن يتخذ قرار كلى فيما يتعلق بنسبة الدخل القومى الممكن استخدامها لاغراض الاستهلاك والاستثمار ٠

وهناك رأى واسع الانتشار يذهب الى أنه فى نظام تخطيطى شامل يكون مقدار ما يستثمر (وما يدخر) بقرار سياسى من قبل سلطات التخطيط ٠

وثمة رأى مخالف قال به الكنصون وبارون يذهب الى أنه يجب أن يوزع كل الدخل القومى بين أفراد المجتمع ويترك لهم تقرير مايدخرونه .

ويمكن القول بأننا اذا ما أخذنا بمفهوم التخطيط المادى القائم على أساس عدم الأخذ بسيادة المستهلك لاقتضانا الامر الأخذ بالتحديد التحكمى لنسبة ما يدخر .

غير أنه فى حالة اعتناق منهاج التخطيط السعرى فأن الفائدة تظهر هنا كثمن لرأس المال مما يعتبر دلالة على ندرة رأس المال . ويكون معدل سعر الفائدة معادلا لانتاجية الوحدة الاخيرة لرأس المال المستثمر فى فترة معينة حالة كون الاستثمار محددا بقرار من الهيئة المركزية .

ومن ثم فأن سعر الفائدة يؤدى غرضين هامين :-

أولهما - دوره كأداة تكلفه باعتبار أنه بعكس تكلفه البدائل المضحى بها فضلا عن أنه عنصر فى تحديد السعر .

ثانيهما - دوره كوسيلة توزيعيه حيث يستخدم كوسيلة لتقرير الاختيار بين البدائل الاستثمارية الممكنه .

أى أنه عند تخطيط الاستثمار يستخدم سعر الفائدة لتوزيع الموارد الاستثمارية المتاحة بين القطاعات وبين المشروعات وكذلك بين المتغيرات التكنولوجية .

يختلف الامر فى حالة التخطيط العينى الذى تكون الاسعار فيه تحكمية الأمر الذى يدخل عنصر التحكم فى تقويم البدائل الاستثمارية ، وأن كان غياب سعر الفائدة يعنى اعتبار رأس المال سلعة حرة بحيث تكون المنتجات المستخدم فيها العمل بكثرة مقومة بأكثر مما ينبغى وذلك بعكس الحال فى المنتجات التى يغلب فيها استخدام رأس المال .

ويلاحظ أنه يجب عند تحديد حجم الاستثمارات أن نلقى مزيدا من الأهمية والبحث لموضوع الفائض الاقتصادى .

ويجب أن نميز فى هذا الصدد بين الفائض الاقتصادى الفعلى والفائض الاقتصادى الممكن

ويتحصل الفائض الاقتصادى الفعلى فى الفرق بين الناتج الجارى الفعلى وبين الاستهلاك الجارى الفعلى ـ أى أنه التجميع للفائض الاقتصادى الفعلى فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

أما الفائض الاقتضادى الممكن فيتمثل فى الفرق بين الناتج الذى يمكن أن يتحقق فى بيئة طبيعية وبدرجة معينه من التقدم الفنى وبمساعدة حجم معين من الموارد الانتاجية الممكن استخدامها ـ وبين ما يعتبر استهلاكا ضروريا .

ونحن حينما نتحدث عن التنمية الاقتصادية المخططة وما تستلزمه من استثمارات فأنه يجدر بنا أن نعنى الفائض الاقتصادى الممكن نظرا لما ينطوى عليه من أهمية كبرى ترجع أولا الى وجود طاقات انتاجية معطلة مما يعتبر سمة من أهم سمات الدول الناهضة وسببا من أقوى أسباب تخلفها كما أنه يتضمن اشارة الى الموارد الطبيعية غير المستغلة او المستغلة بأقل من حدودها القصوى .

وتعتبر الموارد الاقتصادية فى التنظيم الاقتصادى المناسب اذا ما توزع الدخل القومى بين الاستثمار والاستهلاك بحيث تصل الموارد الاستثمارية عند كل مرحلة تنموية الى القدر الأقصى الذى يمكن أن تبلغه فى ظروف معينة مع الاخذ فى الاعتبار جميع الاحتياجات الاستهلاكية المبررة اجتماعيا .

ومن ثم فأنه يمكن القول بأن القدر الأمثل للموارد الاقتصادية الممكن توجيهه فى كل مرحلة تنموية الى الاستثمار يتمثل فى الفرق بين الناتج الأقصى الممكن الحصول عليه من الاستخدام الكامل للامكانيات والتسهيلات الانتاجية وبين ما يعتبر من الناحية الاجتماعية استهلاكا ضروريا .

ويلاحظ أن الفائض الاقتصادى يفهم على أساس حركى أثناء سير التنمية الاقتصادية ويمثل أهمية كبيرة باعتباره يتمثل فيما يترتب بسبب سير التنمية الاقتصادية ومن خلال سيرها والذى يجب أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لاستنزافه والحيلوله دون ذهابه بددا فى الاستهلاك دون اعادة تثميره للاضافة الى الطاقة الانتاجية المشكلة للقوة الذاتية الدافعه للتنمية الاقتصادية

ونرى أن نشير فى هذا السياق الى الاضافة الى المخزون باعتبارها لا تولد طاقة انتاجية أضافة وأن كانت تعتبر اساسية وضرورية لاستغلال الجهاز الانتاجى لكامل طاقته بحيث تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الانتاج .

ويدخل المخزون بهذا الوصف ضمن المنطق التخطيطى السليم . غير أن الامر يختلف فى حالة المخزون السلعى الاضطرارى المتولد عن اخطاء المنتجين فى قطاع الاعمال للطلب على منتجاتهم مما يؤدى الى عدم امكان تصريفها . ولا يتفق هذا النوع من المخزون السلعى مع روح التخطيط القويم باعتباره فقدا أوضياعا اقتصاديا وسببا من أسباب اختلال التوازن العام يحدث أثارا انكماشيا .

ويجرى مجرى هذا المخزون السلعى الذى يستحدثه قطاع الاعمال اختياريا لا بغرض التشغيل وانما يهدف المضاربة على أمل حدوث أرتفاع فى الأسعار مما لا يخدم العمليات الأنتاجية الجارية .

ويضاف الى هذا التكوينات الرأسمالية التى لا تخلق زيادة جديدة فى الطاقة الانتاجية بحيث يعتبر رأس المال المتبلور فيها مجمدا وعقيما كالتماثيل والمعابد والمتاحف مما يشيع وجوده فى الدول الناهضة .

ويلاحظ أن معدل الاستثمار يتزايد بانتظام فى الدول الاشتراكية نظرا لان النمو الاقتصادى يحتاج الى مجهودات ضخمه مادية ومالية تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات فيتزايد الدخل القومى سنويا وبالتالى يتزايد النصيب المتاح للاستثمار .

ويستخلص من التجارب العملية فى التخطيط الاشتراكى بعض المبادىء فى هذا الصدد نوردها فيما يلى :—

أولا — يتزايد معدل الاستثمار عادة خلال فترة التصنيع الاولى ، ومن ثم فأن الاستهلاك يجرى بمعدل أدنى من الدخل القومى كليه .

ثانيا — يجب أن يزيد معدل التجميع الرأسمالى أيضا اذا كان قد تم تصنيع الاقتصاد القومى قبلا وأصبح يواجه مشكلة اعادة البناء التكنيكى والاقتصادى خلال فترة قصيرة .

ثالثا - عند التوصل الى مرحلة معينة من التنمية الصناعية فأن معدلا ثابتا من التكوين الرأس مالى يجعل من الممكن التوصل الى معدل مرتفع ثابت من الزيادة فى الناتج الكلى .

رابعا - يمكن أن تزيد الاستثمارات بمعدل أعلى اذا ما بذلت الجهود للاحتفاظ بالزيادة فى المخزون والاحتياطى عند مستوى منخفض نسبيا بحيث يمكن بهذه الوسيلة الاحتفاظ بمعدل الاستثمار عند المستوى السابق او دونه ولكن بحيث يزيد مجموع الاستثمارات الكلية بنسبة أعلى .

ويلاحظ أن مثل هذا التغير فى هيكل مواد التكوين على حساب المخزون والاحتياطى يتطلب جهودا ضخمة لتحسين الكفاية لجميع الانشطة الاقتصادية .

وفى الاقتصاديات الاشتراكية حيث يتزايد الدخل القومى باستمرار بمعدل مرتفع نوعا فأن معدل التكوين الرأس مالى والاستهلاك يبقى ثابتا اذا ما قورن بفترة تخطيطية سابقة .

ومن ثم تكون المشكلة ليست توزيع الدخل القومى فى مجموعه وانما هى ما اذا كان نصيب التكوين الرأس مالى فى زيادة الدخل القومى سوف تكون أعلى مما هى عليه بالنسبة الى الدخل القومى .

واذا كان من الضرورى زيادة معدل التكوين الرأس مالى فأن هذا يتسنى بتغييرات متتابعه الزيادة فى حصة التكوين الرأس مالى من الدخل القومى .

ومما هو جدير بالذكر أن معدل التكوين الرأس مالى قد بلغ ٢٥٪ فى الاتحاد السوفيتى الأمر الذى حدث بسبب التنمية الصناعية المعقدة نسبيا وكذلك بسبب تجديد التجهيزات للصناعات الثقيلة والهندسية بعد الحرب العالمية الثانية .

أما فى بلغاريا فقد بلغ معدل التكوين الرأس مالى ٣٠٪ الامر الذى يرجع الى تخلف أقتصادها القومى بالنسبة الى البلاد الاشتراكية الاخرى ، هذا فضلا عما وافق عليه مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة من تحديد نصيب بلغاريا فى التقسيم الدولى للعمل فى الصناعة .

"دكتور مبارك حجير"

س/م